«المركزي»: «ستاندرد آند بورز» تؤكد تصنيف الكويت الائتماني عند AA

قال مدير ادارة البحوث الاقتصادية في بنك الكويت المركزي سامي الأنبعي ان وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني اكدت تصنيف الكويت الائتماني السيادي عند المرتبة AA لاستمرار قوة كل من الوضع المالي الخارجي للدولة وصافي الاصول المالية لها مع نظرة مستقرة لذلك التصنيف.

واضاف الانبعي في تصريح لـ «كونا» ان الوكالة اصدرت امس بيانا تناول عدة مبررات لذلك القرار منها ان الكويت تمتلك موردا غنيا ساهم في زيادة مستويات الثروة وبناء الوضع المالي القوي للموازين المالية الداخلية والخارجية.

وذكر ان التوقعات المستقبلية للتصنيف مستقرة نتيجة للتوازن بين الوضع المالي القوي للموازين المالية الداخلية والخارجية للكويت من جهة والجمود السياسي وعدم التنويع الاقتصادي اضافة الى ضعف الشفافية فيما يتعلق بالاصول الحكومية من جهة أخرى.

وقال الانبعي ان العوامل الرئيسية الايجابية تمثل نقاط دعم للتصنيف وتتعلق بامتلاك الكويت لمورد غني ساهم في زيادة مستويات الثروة وبناء الوضع المالي القوي للموازين المالية الداخلية والخارجية.

واوضح ان بيان الوكالة ذكر ان اهم العوامل السلبية التي تمثل قيدا على التصنيف وجود قطاع خاص غير متطور والاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية والمخاطر الجيوسياسية الكامنة (وهي صفة مشتركة بين معظم أقرانها من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية).

واضاف ان البيان افاد بأن من العوامل السلبية ايضا ضعف الشفافية بشأن الاصول الحكومية «والمأزق المؤسسي بين الحكومة ومجلس الأمة» الذي يعتبر عائقا في صنع السياسات.

وقال الانبعي ان البيان ذكر ان الحرية التي يتمتع بها الكويتيون في التعبير عن وجهات نظرهم قلل بشكل كبير من أثر هذه العوامل على الدولة من جهة وساهم في تخفيض مخاطر حدوث خلافات داخلية كما حدث في مناطق اقليمية اخرى.

واوضح ان البيان ذكر ان الميزانية العامة في الكويت سجلت فوائض مالية لعقد من الزمان وقدرت الفائض في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2011 ـ 2012 بنحو 30٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

وبين ان الوكالة توقعت ان تحقق الميزانية العامة للدولة فوائض بمستويات مماثلة في المتوسط على مدى السنوات الاربع المقبلة وذلك بافتراض استمرار ارتفاع أسعار النفط عالميا والزيادة التدريجية في انتاجه.

وقال ان البيان ذكر ان الحكومة تمكنت من مراكمة الاحتياطيات الحكومية بفضل الفوائض الحكومية وتخصيص 10٪ من الإيرادات لصندوق احتياطي الأجيال القادمة (التي يتم استثمارها في أصول خارجية) وتحويل باقي الفوائض لصندوق الاحتياطي العام.

وتوقعت الوكالة أن يصل صافي الموجودات الحكومية الى نحو 237٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2015 مضيفة ان هذا الوضع يشكل عامل دعم كبير لتصنيف الكويت.

واشار البيان الى المساهمة الكبيرة للصادرات النفطية في تحقيق فوائض في الحساب الجاري تزيد بالمتوسط عن نحو 25٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال السنوات من 1994 الى 2011، موضحا ان سياسة الحكومة لاستثمار جزء كبير من الفوائض في الخارج ساهم في تراكم الأصول الخارجية.

وتوقعت الوكالة أن يصل صافي الأصول الخارجية للكويت الى نحو 360٪ من متحصلات الحساب الجاري في عام 2012 وأن تتجاوز الأصول الخارجية السائلة الدين الخارجي بنحو 283٪ من ذات المتحصلات في عام 2012.

كما توقعت أن تصل الاصول الخارجية السائلة بالمتوسط الى نحو 318٪ من متحصلات الحساب الجاري على مدى السنوات الاربع المقبلة وبقاء اجمالي احتياجات التمويل الخارجي للكويت منخفضة نسبيا وتتراوح حول 40٪ من متحصلات الحساب الجاري والاحتياطيات القابلة للاستخدام.

«الكيماويات البترولية» خسرت فرصة استثمارية ذات عائد جيد يفوق 15٪ فعلياً

«مؤسسة البترول»: 7 مليارات دولار أرباح الأصول التابعة لاتفاقية «الداو» خلال الفترة من 2009 إلى 2011

قالت مؤسسة البترول الكويتية ان النتائج التشغيلية لشركة صناعة الكيماويات البترولية مع شركة داو كيميكال المعروفة بـ «كيه ـ داو» أثبتت خلال الفترة من 2009 إلى 2011 أن الأصول التي كانت ضمن نطاق اتفاقية المشاركة قد حققت أرباحا بلغت 7 مليارات دولار تقريباً قبل خصم الضرائب والاستهلاكات، بالمقارنة مع ما جاء في الجدوى الاقتصادية والتي بلغت 3,5 مليارات دولار قبل خصم الضرائب والاستهلاكات.

وأوضحت مؤسسة البترول الكويتية في موجز حول اتفاقية المشاركة «كيه ـ داو» وقرار هيئة التحكيم الذي غرم الكويت مبلغ 2,1 مليار دولار لتراجع الكويت في الاستمرار في الصفقة والتي حصلت «الأنباء» على نسخة منها أن دراسة الجدوى بينت أن المشاركة في مشاريع «داو» تحقق معدل عائد داخلي على الاستثمار 12٪، مشيرة الى أن الشركة خسرت فرصة استثمارية ذات عائد جيد يفوق 15٪ فعليا، وتؤكد النتائج التشغيلية سلامة وجهة نظر الشركة في الجدوى الاقتصادية للفرصة الاستثمارية.

وقالت المؤسسة ان الأهمية الإستراتيجية للمشاركة تتوافق مع التوجهات الإستراتيجية لمؤسسة البترول الكويتية وشركة صناعة الكيماويات البترولية كما أن نطاق المشاركة هو الدخول في مشاركة بالمناصفة مع شركة داو لإنشاء شركة جديدة تضم 40 مصنعا حول العالم لإنتاج وتسويق أنواع متعددة من البتروكيماويات، وقيمة الصفقة تبلغ 15 مليار دولار حصة الشركة منها 7,5 مليارات دولار تدفع الشركة 6 مليارات دولار نقدا والباقي قروض من البنوك، ومن ضمن المشاركة إنشاء مركز للبحث والتطوير في الكويت بتكلفة 100 مليون دولار ونقل المعرفة التكنولوجية وتوفير فرص عمل وتدريب للكوادر الوطنية.

وعن الإجراءات التي اتبعتها الشركة للحصول على الموافقات اللازمة لتوقيع الاتفاقية قالت مؤسسة البترول انه تم أخذ موافقة مجلس إدارة الشركة ومجلس إدارة مؤسسة البترول والمجلس الأعلى للبترول على المضي قدما بالمشاركة مع شركة داو، وقامت الشركة بناء على هذه الموافقات بتوقيع اتفاقية المشاركة وذلك بتاريخ 28 نوفمبر 2008. ونتيجة للمتغيرات الاقتصادية التي كانت سائدة خلال تلك الفترة قرر مجلس الوزراء الطلب من المجلس الأعلى للبترول مباشرة إجراءات إلغاء اتفاقية المشاركة وذلك في اجتماعه رقم (67ـ2008/2) بتاريخ 2008/12/28.

وقد أكد مجلس الوزراء بموجب القرار رقم (1262) المتخذ في اجتماعه الاستثنائي رقم (67ـ2008/2) المنعقد بتاريخ 2008/12/28 والذي ينص على التالي: «يؤكد مجلس الوزراء ثقته الكاملة بنزاهة وكفاءة الاخوة أعضاء المجلس الأعلى للبترول وهم دائما موضع ثقة وتقدير مجلس الوزراء، وكذلك أبناؤنا العاملون في القطاع النفطي الذين شاركوا في إعداد الدراسات الخاصة بمشروع المشاركة مع شركة داو كيميكال في مجال الأوليفينات وتأسيس شركة كي داو، والذي تمت مراحله وفقا للإجراءات القانونية الصحيحة، وأنهم فوق مستوى الشبهات مسجلا الشكر والتقدير لهم على اجتهادهم الطيب مؤكدا مقاصده الايجابية، كما أكد مجلس الوزراء أهمية هذا المشروع وجدواه في ظل الظروف الطبيعية المعتادة.

وبينت الشركة لمجلس الوزراء والمجلس الأعلى للبترول الآثار المترتبة على قرار الإلغاء والمخاطر التي تشوب قرار الإلغاء والخطوات الواجب اتخاذها للحد من تلك المخاطر، وبناء على قرار مجلس الوزراء قام المجلس الأعلى للبترول باتخاذ القرار رقم 86/1(2008/5) بتاريخ 2008/12/28 بإلغاء قراره السابق والمتضمن إلغاء الموافقة لشركة صناعة الكيماويات البترولية على المضي قدما في مشروع المشاركة مع شركة داو، وبناء على قرار المجلس الأعلى للبترول قامت الشركة بإبلاغ شركة داو بقرار إلغاء الاتفاقية حيث قامت الأخيرة برفع قضية تحكيم لدى غرفة التجارة الدولية في عام 2009.

وعن سقف التعويض الاتفاقي قالت مؤسسة البترول انه لا يوجد في اتفاقية المشاركة شرط أو بند جزائي، وتم وضع سقف لقيمة التعويض الذي يتحمله أي طرف يمتنع عن تنفيذ الاتفاقية يبلغ في حده الأقصى 2,5 مليار دولار وذلك بناء على الأضرار الفعلية المدعمة بالمستندات التي يتكبدها الطرف المتضرر من عدم تنفيذه الاتفاقية وتقدره هيئة التحكيم وهذا السقف تم التوصل إليه بعد مفاوضات مع شركة داو خلال فترة إعداد اتفاقية المشاركة.

وبلغت مطالبات «داو» أكثر من ضعف سقف التعويض إلا أن هيئة التحكيم حكمت بـ2,161 مليار دولار، ولو لم يتم تحديد سقف للمطالبات لكان التعويض خاضعا للمبادئ العامة للقانون الإنجليزي الواجب التطبيق في هذه الاتفاقية والذي لا يحدد سقفا للمطالبات.

وحول مدى انطباق قرار مجلس الوزراء رقم 11 لسنة 1988 على اتفاقية المشاركة من عدمه قالت مؤسسة البترول ان المادة (1) من قرار مجلس الوزراء بشأن أسباب النزاع بين الجهات الحكومية والمقاولين الأجانب والسبل التي تساعد على تفاديها قضت بعدم النص في العقود التي تبرمها الوزارات والمؤسسات العامة والشركات المملوكة بالكامل للدولة على اللجوء إلى التحكيم الدولي أو التحكيم المحلي وأن ينص في شروط العقد بكل وضوح على أن القضاء الكويتي هو المختص بالفصل في أي نزاع ينشأ عن العقد وأن القانون الكويتي هو الواجب التطبيق.

ان مفهوم المقاولة حسب نص المادة 661 من القانون المدني الكويتي هو أن «المقاولة عقد يلتزم بمقتضاه احد الطرفين أن يؤدي عملا للطرف الآخر مقابل عوض دون أن يكون تابعا له أو نائبا عنه».

إن اتفاقية المشاركة التي تم توقيعها ما بين شركة صناعة الكيماويات البترولية وشركة داو كيميكال هي اتفاقية قائمة على أساس المشاركة في رأس مال شركة «كي داو»، وليست اتفاقا على تقديم أعمال مقاولة إلى الشركة، وبالتالي تخرج تماما عن مفهوم عقود المقاولات التي هي نطاق قرار مجلس الوزراء.

وحول جهود شركة صناعة الكيماويات البترولية في الترافع أمام هيئة التحكيم قالت المؤسسة ان الشركة بذلت أقصى جهودها في الترافع أمام هيئة التحكيم من خلال محاميها الدوليين الذين يصنفون من أكبر مكاتب المحاماة الرائدة على مستوى العالم في مجال التحكيم التجاري الدولي، وقام أحد أبرز محامي الترافع أمام هيئات التحكيم والمعروف في العالم بخبرته الواسعة في مجال التحكيم التجاري بتمثيل الشركة في هذا الموضوع، ومثل خبير دستوري كويتي بارز أمام هيئة التحكيم لبيان الجوانب الدستورية حول قرار الإلغاء.

وتمت الاستعانة بالمكاتب الاستشارية المتخصصة في النواحي الكمية والاقتصادية والفنية والمحاسبية التي تصنف من ضمن أكبر (4) مكاتب استشارية عالمية لدحض مطالبات «داو كيميكال».

وكان لكل تلك الجهود الأثر في تخفيض قيمة التعويض عن المبلغ الذي طالبت به «داو كيميكال» والذي تجاوز ضعف سقف التعويض الاتفاقي (2,5 مليار دولار).

● أحمد مغربي

تصريحات لاغارد تثير احتجاجات صاخبة في اليونان

اثينا ـ أ.ف.پ: أثارت تصريحات المديرة العامة لصندوق النقد الدولي حول وجوب تسديد اليونانيين لضرائبهم، الأحد احتجاجات صاخبة في اليونان حيث تحدث الزعيم الاشتراكي ايفانغيلوس فينيزيلوس عن شعب تعرض «للإهانة» في حين غمر مستخدمو الانترنت صفحة لاغارد على موقع فيسبوك بالتعليقات الغاضبة.

وأثارت لاغارد الغضب عندما اعتبرت في مقابلة نشرتها السبت صحيفة «ذي غارديان» البريطانية انه «يتعين على اليونانيين ان يبدأوا بالتعاون فيما بينهم» عبر «دفع كل ضرائبهم». وتطرقت في هذه المقابلة ايضا الى «كل الذين يحاولون التملص على الدوام من دفع الرسوم».

وانتقدت الحكومة الفرنسية الرؤية «الكاريكاتورية والمبسطة» للمديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستين لاغارد عندما طلبت من اليونانيين ان يسددوا ضرائبهم، كما اعلنت المتحدثة باسم الحكومة نجاة فالو ـ بلقاسم.

وردا على سؤال حول وجهة النظر هذه، أجابت المتحدثة باسم الحكومة الفرنسية «أجدها مبسطة وكاريكاتورية بعض الشيء. اعتبر انه لا توجد اليوم دروس نلقنها» لليونان.

وأضافت المتحدثة انه اذا قررت اليونان الخروج من اليورو بعد الانتخابات التشريعية في السابع عشر من يونيو «فسيكون ذلك بمنزلة اشارة سيئة، انه امر سيئ ولا شك، لكل الشركاء الأوروبيين وللعالم أيضا».

وأقامت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي مقارنة مع الوضع في افريقيا معتبرة في الوقت نفسه انها اقل قلقا على مصير اليونانيين منها على مصير اطفال افريقيا، وقالت ان الأطفال في قرية صغيرة في النيجر «بحاجة ايضا للمساعدة اكثر من الناس في اثينا».

وعلقت الاحد ديسبينا بانايوتوبولو احدى مستخدمات الانترنت على صفحة لاغارد على فيسبوك بالقول «هناك ازمة انسانية في اليونان، بالغة التكاليف اذا كنت لا تدركينها. هذا فعلا أمر مشين!»

وأمام موجة الغضب التي اثارتها تصريحاتها، سعت لاغارد وراء لهجة تصالحية مبدية «تعاطفها الشديد مع اليونانيين والتحديات التي يواجهونها». واثارت تصريحات لاغارد الاحد اكثر من 8500 تعليق على صفحتها على فيسبوك.

وكتبت تقول ان «قسما كبيرا من هذا الجهد هو ان كل العالم ينبغي ان يتحمل بالتساوي قسطه من العبء لاسيما الأكثر حظوة وخصوصا عبر دفع رسومهم».

الأديب الألماني غونتر غراس ينتقد ميركل بسبب موقفها المتصلب من أزمة اليونان

لندن ـ أ.ش.أ: علقت صحيفة «الإندبندنت» البريطانية على النقد اللاذع الذي وجهه غونتر غراس الأديب الألماني الحاصل على جائزة نوبل للمستشارة الألمانية آنجيلا ميركل، في قصيدة شعرية بسبب موقفها المتصلب تجاه أزمة اليونان الاقتصادية.

وذكرت الصحيفة في تعليقها الذي نشرته الأحد ـ على موقعها الإلكتروني ـ أنه بينما يولي قادة العالم واقتصاديوه اهتمامهم لأزمة منطقة اليورو وخروج اليونان من المنطقة وأثر ذلك على العملة الموحدة، انتقد الأديب الألماني ـ الذي يعد أحد أكثر الشخصيات الأدبية التي تحظى بالاحترام على مستوى العالم ـ الطريقة المتبعة في إدارة أزمة الدين اليوناني، واصفا اليونان في قصيدة جديدة كتبها بأنها «دولة تم الحكم عليها بالفقر».

وأشارت الصحيفة إلى أن الأديب البالغ من العمر أربعة وثمانين عاما انبرى للدفاع عن اليونان التي تواجه مطالبات بالمزيد من التدابير التقشفية وبرامج الإصلاح من قبل الدائنين بالإضافة إلى الجدل المتنامي حول احتمال خروج أثينا من قائمة منطقة اليورو.

مجموعة بوسطن: ثروة «العربيات» نصف تريليون دولار

العربية.نت: عادت مؤسسات إدارة الأموال العالمية تركز اهتمامها على استقطاب أموال النساء في المنطقة العربية، بعد إعلان تقديرات بحجم ثرواتهن البالغ نحو 500 مليار دولار.

ويبدو أن ظهور سلوكيات جديدة لدى المرأة العربية، مثل الزيادة الكبيرة في حجم أموال النساء وارتفاع معدل استهلاكهن، شجع مؤسسات إدارة الأموال وشركات التأمين على ملاحقة النساء عبر الهاتف والزيارات الشخصية.

وبحسب صحيفة الحياة، قدرت مؤسسة ميدل ايست ايكونوميك دايجست، أن النساء العربيات يملكن 40 ٪ من الشركات العائلية في المنطقة.

ولاحظ الرئيس التنفيذي لشركة تي ان اس الشرق الأوسط وشمال افريقيا، هاملتون كلارك، مستندا إلى دراسة أعدتها مؤسسته، بروز اتجاهات وسلوكيات جديدة تأثرت بالتغيير الكبير في طريقة تعامل المنطقة مع التعليم وتخفيف الرقابة المتزايد على الصحافة وتمكين المرأة.

وكرست المؤسسات المالية هذه الأموال والاستفادة منها من خلال تأسيس فروع مصرفية خاصة، وتأسيس صناديق موجهة إليهن.

وكشف تقرير لمجموعة بوسطن للاستشارات، أن الثروة المتركزة لدى النساء في المنطقة العربية تصل إلى 500 مليار دولار، فيما قدرت مجلة ميد حجم الثروة لدى النساء الخليجيات بنحو 385 مليار دولار، بعدما سجلن حضورا قويا في سوق العمل في السنوات الأخيرة، وارتفع عددهن إلى 3,3 ملايين مقارنة بـ 1,5 مليون في العقد الأول من القرن الـ 21، بزيادة 83٪.

ولفتت مصادر مصرفية إلى أن ثروات النساء العربيات تستثمر في أصول آمنة كالسندات والودائع النقدية والمصرفية، ما دفع بعض المؤسسات المالية إلى اتخاذ خطوات جدية للاستفادة من هذه الأموال عبر إدارة الأصول.

دعا السلطتين إلى عزل مشروعات القطاع النفطي عن التجاذب السياسي

الداود: «مؤسسة البترول» مطالبة بتكوين فريق قانوني لبحث ملف «حكم الداو» لتقليص حجم الخسائر

م. الشيخ فهد الداود

قال خبير استراتيجيات واقتصادات النفط م. الشيخ فهد الداود ان الدروس المستفادة من الحكم الصادر ضد الكويت بتعويض شركة داو كيميكال بنحو 2مليار دولار و161 مليون دولار بسبب قرار المجلس الاعلى للبترول إلغاء صفقة إنشاء شركة كي داو العام 2008 تتمثل في ضرورة السعي جديا في اقتناص الفرص الاستثمارية في حينها، مشيرا ان توافر هذه الفرص في وقت ما لا يعني بقاءها إلى أجل غير مسمى، منوها الى ان أي مستثمر أجنبي يبتغي الحصول على بيئة آمنة ومستقرة وجاذبة. وطالب الداود في تصريح صحافي بضرورة تكوين فريق قانوني من قبل مؤسسة البترول الكويتية لاتخاذ كل الخطوات اللازمة وبأسرع وقت لانقاذ ما يمكن انقاذه لتنأى عن الخسائر التي ستتحملها خزينة الدولة جراء حكم «كي داو» وصولا الى صيغة تفاهمية مع الطرف الاخر، لاسيما مع ما تربطه من علاقات وطيدة ومصالح مشتركة منذ زمن طويل. وطالب الداود أطراف المعادلة السياسية بالعمل على اتخاذ الخطوات والآليات اللازمة للتصدي لكافة التدخلات السياسة في المشروعات النفطية التي ادت بكل اشكالها لتراجع القطاع النفطي وتأخر مشاريعه العملاقة لما يزيد عن 10 سنوات، ضاربا مثالا واضحا للتجاذب السياسي في احد المشاريع القومية العملاقة الا وهو مشروع المصفاة الجديدة الذي كان من المفترض ان يكون على ارض الواقع حاليا. وشدد الداود على ضرورة وجود جهاز اعلامي قوى للقطاع النفطي يعمل على ترسيخ مبادئ التوعية المنطقية التي تعكس طبيعة المشاريع النفطية العملاقة لرجل الشارع، خصوصا ان البعض لا يدرك ماهية المشاريع العملاقة التي تفقد بسبب الخلافات والمصالح والتناحر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، مؤكدا ان الجهاز الاعلامي يعد السلاح الاقوى لتنفيذ المشاريع المليارية في القطاع، مطالبا بضرورة ايضاح الامر بشفافية الى الرأي العام الذي ستكون له الكلمة الحاسمة بمن يعبث بمستقبل الكويت. وقال ان توضيح أهمية صناعة البتروكيماويات وقيمتها المضافة ودور الشريك الأجنبي، من خلال حملة الإعلامية متسمة بالشفافية والمصداقية امر غاية في الاهمية لتوضيح الحقائق ومستقبل صناعة البتروكيماويات لاسيما ان هذه الصناعة اثبتت نجاحها نظرا لانها ترتبط باحتياجات الأفراد ومعدل استهلاكهم للبتروكيماويات، فهي صناعة مربحة تتسم بالاستقرار والثبات والعائدات المجزية. وأضاف ان الحكم الصادر لاشك انه يمثل خسارة مالية آنية كان يمكن تجاوزها في حال تم التوصل لاتفاق لاتمام هذه الصفقة، داعيا الى ضرورة البحث عن آليات وطرق يمكن من خلالها الابتعاد عن التجاذب السياسي، لاسيما فيما يخص مشروعات القطاع النفطي، ومشددا على ضرورة ان تكون مشروعات القطاع بمعزل عن الاعتراض والتنديد لانها في نهاية الامر تعود بالنفع على الافراد والدولة، ضاربا مثالا حقيقيا بما يحدث في المملكة العربية السعودية في القطاع النفطي الذي يعمل ويغرد بكامل مسؤولية دون تدخل في الاختصاصات وهو الامر الذي ادى الى أن تنفرد به صناعة النفط في السعودية وتقدمها خلال الفترة الماضية عن مثيلاتها في دول مجلس التعاون. وقال الداود ان قيادات القطاع النفطي بذلت جهودا مضنية للوصول إلى صيغة متقاربة لتوقيع عقد الصفقة إلا أن التجاذبات السياسية والتحديات البرلمانية هي التي تسببت في تكبد الحكومة هذا المبلغ، لاسيما وان توقيت الصفقة تزامن مع مرور العالم بأزمة اقتصادية هددت كل دول العالم واعطت مؤشرات سلبية حينذاك بالتخوف من الدخول في استثمارات خارجية كانت هاجسا للبعض وفرص لآخرين. وتساءل الداود عن مبررات البرلمان لإلغاء المشاريع الناجحة والعملاقة التي تحقق للكويت طفرة عالمية في إنتاج البتركيماويات أو مشاريع أخرى ذات جدوى، مبينا أن الحكومة عكست تجاوبها لممارسات برلمانية خاطئة في السابق داعيا إلى ضرورة التعاون مستقبلا في الصفقات والمشاريع الضخمة وذلك للحفاظ على أموال وثروات الدولة.

صندوق
الدار للمال
Al Dar Money Market Fund
صندوق أدوات نقدية حسب أحكام الشريعة الإسلامية
بدأ نشاطه في 2004/04/01
صافي قيمة الوحدة كما في 2012/05/28
1.235566 د.ك
للاستفسار: 2232 4159 - 2232 4859
adam أدام
الدار لإدارة الأصول الاستثمارية

دعـــوة
لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية
لشركة دبي الاولى للتطوير العقاري (ش.م.ك.م)
دبي الأولى
قوة في التطوير العقاري

يتشرف مجلس إدارة شركة دبي الاولى للتطوير العقاري(ش.م.ك.م) بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية المزمع عقده في تمام الساعة **الثانية عشر ظهراً** من يوم **الخميس الموافق 2012/06/14**، **بمقر برج المزايا - كلوفر سنتر - الدور 19 و الكائن في منطقة الجابرية** على الدائري الرابع مباشرة بجانب نادي شامبيونز الصحي - قطعة 1A، وذلك لمناقشة البنود التالية:

جدول أعمال الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 2011/12/31

1) سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31 والمصادقة عليه.
2) سماع تقرير مراقبا الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31 والمصادقة عليه.
3) الاطلاع على الميزانية العمومية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2011/12/31 والمصادقة عليهما.
4) الموافقة على توصية مجلس الادارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31.
5) الموافقة على تنازل السادة أعضاء مجلس الإدارة عن مكافآتهم عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31.
6) تجديد تفويض مجلس الادارة بشراء أو بيع نسبة 10% من أسهم الشركة وفقا للمرسوم بالقانون رقم 132 لسنة 1986 وقرار وزير التجارة والصناعة رقم 1987/10 الصادر تنفيذا له.
7) السماح للشركة بالتعامل مع الأطراف ذات صلة .
8) إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31.
9) تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية 2012 وتفويض مجلس الادارة بتحديد اتعابهم.

وسيعتبر اجتماع الجمعية العامة دعوة أولى عند عدم اكتمال النصاب .

لذا، يرجى من السادة المساهمين الراغبين بحضور الاجتماع مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة –ادارة حفظ الأوراق المالية- شارع الخليج العربي- جانب المستشفى الأميري- برج أحمد- الدور الخامس- هاتف/ 22464585-22464565 إعتباراً من تاريخ 2012/6/3 خلال ساعات الدوام الرسمي، وذلك لاستلام بطاقات وتوكيلات ال حضور.

مجلس الادارة

184 11 11